

دمج التراث الطبيعي والثقافي في البرامج التعليمية: تعليم التراث ام التعليم بالتراث؟

قراءة تحليلية للتجربة الايطالية

د. ثريا فرح عبدالحفيظ الرميح

محاضر – الجغرافيا السياحية -قسم الجغرافيا و نظم المعلومات الجغرافية – كلية
الاداب السواني – جامعة طرابلس – ليبيا
ermaihturia@gmail.com

ملخص البحث:

هذه الورقة تستكشف الاهداف التعليمية لدمج التراث في التعليم و النهج والاساليب التدريسية لتحقيق هذه الاهداف، فضلا عن الكشف عن المساهمة المحتملة لمختلف التخصصات في التعليم التراثي و ذلك من خلال تحليل التجربة الايطالية في موضوع التعليم التراثي . يركز البحث على اهمية تحديد مفهوم التراث الثقافي ودوره التعليمي والتربوي في السياق التاريخي والتنظيمي الايطالي و وفقا للمبادئ التوجيهية الأوروبية ، و يحقق في اهمية اصلاح نظام التعليم بكافة مستوياته والذي انعكس في تحديد السياسات التعليمية في ايطاليا و توجيهها نحو الاستفادة من التراث الثقافي كونه وسيلة من وسائل تحقيق التنمية المستدامة وفقا لاطار اليونسكو لتعليم الثقافة و الفنون لسنة 2024م .

وتتضح من خلال الورقة اهمية ووفرة الوثائق الايطالية ذات العلاقة بالتراث الثقافي عموما والتعليم التراثي على وجه الخصوص والتي رسمت العلاقة بين عالم المدارس والجامعات من جهة والمواقع الثقافية بما فيها المتاحف من جهة اخرى. و قد انتجت هذه العلاقة رؤية شاملة للتعليم التراثي في ايطاليا و الذي يعتمد على الشراكة بين

تاريخ الاستلام:

2025/05/15م

القبول:

2025/05/22م

تاريخ النشر:

2025/06/01م

المؤسسات التعليمية و الثقافية و يتبنى الاساليب التعليمية النشطة و النهج متعدد التخصصات.

الكلمات المفتاحية: التراث الطبيعي، التراث الثقافي، التعليم التراثي، بيداغوجيا المشروع.

Abstract

This paper explores the educational objectives of integrating heritage into education, and the teaching approaches and methods used to achieve these objectives. It also explores the potential contribution of various disciplines in heritage education through an analysis of the Italian experience in heritage education. The research focuses on the importance of defining the concept of cultural heritage and its educational and pedagogical role within the Italian historical and organizational context in accordance with European guidelines. It also examines the importance of reforming the education system at all levels, which has been reflected in defining educational policies in Italy and directing them toward utilizing cultural heritage as a means of achieving sustainable development, in accordance with the UNESCO Framework for Education in the Arts and Culture (2024). The paper highlights the importance and abundance of documents related to cultural heritage in general, and heritage education in particular, which outline the relationship between the world of schools and universities, on the one hand, and cultural sites, including museums, on the other. This relationship has produced a comprehensive vision of

heritage education that relies on partnerships between educational and cultural institutions and adopts active educational methods and a multidisciplinary approach.

Keywords : Natural Heritage ,Cultural Heritage, Heritage Education, Project- pedagogy.

المقدمة:

ان نقل المعرفة والقيم الخاصة بالتراث الثقافي يساهم في تأكيد البعد الثقافي للأفراد وله آثار إيجابية على المستوى الاجتماعي لأنه يحفز عمليات بناء الهوية ويعزز الشعور بالانتماء إلى مجتمع المرجعية . وعلاوة على ذلك يمكن للتعليم أن يصبح قيمة اقتصادية في حالة استخدام مهارات محددة (على سبيل المثال تلك المتعلقة بالحفظ والترميم أو استخدام التقنيات التقليدية) كقوة دافعة للتنمية المحلية.

وحاليا لا يُنظر إلى التعليم باعتباره اكتساباً للمعارف والمهارات الجديدة المرتبطة بالتراث الثقافي فحسب، بل أيضاً باعتباره أداة لتنمية مهارات مختلفة من القراءة والكتابة إلى الإبداع.

كذلك فان التراث الثقافي يوفر حافزا للتعليم و التعلم مدى الحياة بما في ذلك فهم أفضل للتاريخ، بالإضافة إلى مشاعر الفخر المدني والانتماء ويعزز التعاون والتنمية الشخصية (CHCFE, 2015) .

وتاريخيا فقد كان هناك جدل واسع حول الاهداف المحتملة لتعليم التراث الثقافي، ويتمحور النقاش حول العديد من الاسئلة مثل: "هل يُدرس التراث للتقدير فقط أم ينبغي اعتباره وسيلة لتعزيز التعلم في مواد أخرى؟" "هل ينبغي تدريس التراث كتخصص بحد ذاته أم لاستخلاص المعرفة والمهارات والقيم منه (أم كليهما)؟"؛ "هل تعليم التراث مخصص لقلة من الدراسين في تخصصات مختارة أم أنه متاح

لجميع؟" وتمثل الاجابة على هذه الاسئلة قضايا محورية واساسية في تشكيل نهج تعليمي للطلاب والمعلمين وصانعي السياسات على حد سواء. (UNESCO 2006).

و بالنظر الى التعليم التراثي في اوربا تطور مفهوم تعليم التراث منذ ثمانينيات القرن العشرين بهدف دمج المشاريع متعددة التخصصات التي تركز على التراث الثقافي في التدريس المدرسي و بالاعتماد على التوصية رقم 5 لعام 1998 بشأن التربية التراثية الثقافية و التي تشير إلى الاعتراف بتعليم التراث باعتباره عنصرا حاسما في السياسات التعليمية الأوروبية ، وقد عرف التعليم التراثي وفقا للتوصية رقم 5 بانه "طريقة تدريس تعتمد على التراث الثقافي، وتشمل أساليب التدريس النشطة واقتراح مناهج دراسية شاملة ، والشراكة بين القطاعين التعليمي والثقافي وأوسع تنوع من وسائل الاتصال والتعبير" (CE 1998).

وعلى أساس هذه المقدمات يتطور التفكير في معنى ودور التعليم التراثي في سياق المجتمع المعاصر في أوروبا، والذي يجد إطاراً مفاهيمياً في التقرير الذي أعده تيم كوبلاند المدير التنفيذي للمعهد الأوروبي للتراث بعنوان: (المواطنة الديمقراطية، والتربية على التراث والهوية بالنيابة عن مجلس أوروبا) 2006م. ويوضح التقرير كيف يمكن للتراث الثقافي أن يكون عاملاً في عمليات التعليم من أجل المواطنة وبناء الهوية الأوروبية. و قد اورد كوبلاند في هذا التقرير تعريفاً للتعليم التراثي يستجيب لما ورد في التوصية المذكورة سلفاً ؛ اذ اقترح بانه لا يمكن اعتبار تعليم التراث موضوعاً تعليمياً بل يتم تعريفه على أنه تعليم عالمي هدفه التراث المادي والغير مادي، وهو بطبيعته متعدد التخصصات ويستند إلى منهجيات نشطة وتشاركية، ويتطلب تآزراً قوياً بين الإقليم ووكالاته التعليمية؛ وهذا يشمل كلا من العاملين في نظام التعليم الرسمي (المدرسة والجامعة) وأولئك الذين يعملون في مجالات التعلم غير الرسمي مع الإشارة بشكل خاص إلى مواقع التراث الثقافي ، ويؤكد المفهوم أن هدف التعليم التراثي ليس مجرد نقل المحتويات بل إمكانية المساهمة الملموسة في تحسين حياة كل فرد ثقافياً واجتماعياً.

وتعد استراتيجية لشبونة للكفاءات الاساسية لعام 2000م هي الاساس الذي استند عليه الإطار المرجعي الاوربي الذي ينص على ان "كل مواطن سيحتاج إلى مجموعة واسعة من الكفاءات الأساسية

للتكيف بمرونة مع عالم سريع التغير ومترابط للغاية " (2015 MBACT)، ويحدد ثماني كفاءات أساسية ذات أهمية بالغة للفرد من بينها الوعي الثقافي والتعبير. وبمعنى أدق فإنه يمكن اعتبار التراث الثقافي عاملاً من عوامل اكتساب المهارات الأساسية للفرد.

و في هذا السياق عمل مشروع AQUEDUCT (اكتساب الكفاءات الأساسية من خلال التعليم التراثي) بما يتماشى مع مشروع HEREDUCT (لتعليم التراث) على تعميق أهمية التعليم التراثي في المدرسة، مع التركيز بشكل أساسي على تدريب المعلمين والتآزر بين التراث الثقافي والكفاءات الأساسية للتعلم مدى الحياة (Bauer و اخرون 2009).

وفي إيطاليا ظهرت أول رؤية شاملة و واضحة للتراث الثقافي منذ تأسيس الجمهورية الإيطالية ومع الدستور (المادة 9) الذي يتولى دوراً فعالاً في تطوير الأبحاث وتعزيز تفسير التراث للأجيال القادمة (Del Gobbo و اخرون 2018) ، وقد استخدم التشريع الإيطالي تاريخياً المصطلح الجمعي "التراث الثقافي (والبيئي) مفضلاً النهج التصنيفي؛ الذي يرتبط غالباً بالحكم الجمالي للأصل نفسه (والذي تم التغلب عليه جزئياً مع إنشاء وزارة التراث الثقافي والأنشطة في عام 1975) (Satta, G. 2013) ، على الرغم من إدخال منظور أكثر شمولية في الاعتراف بالأصول ذات "القيمة الحضارية".

تم تناول مفهوم التراث مجدداً في قانون التراث الثقافي والمناظر الطبيعية من خلال (المرسوم التشريعي 2004/42) ويتميز هذا القانون بتقديم رؤية أكثر شمولاً للتراث باعتباره حاملاً للذاكرة ومروجاً للثقافة بما يتماشى مع المادة 9 من الدستور ، ودمج المفاهيم التي ظهرت في النقاش الدولي في تسعينيات القرن العشرين مثل المناظر الطبيعية الثقافية والتراث الغير مادي.

وفي عام 1995م تم إنشاء لجنة (دراسة تعليم المتاحف والاقاليم) والتي تتكون من متخصصين في الثقافة والتعليم وأدت الى ابرام اتفاقية الإطار بين وزارتي التراث الثقافي و البيئي و التعليم العام، وتعد هذه الاتفاقية اساس لتطوير منهج تربوي للتراث والذي يجد تأزراً مع مؤسسات حماية التراث الثقافي والمدارس والجامعات (Di Rosa 2024) .

و صادقت إيطاليا على اتفاقية عام 2003 (لصون التراث الثقافي الغير مادي) مسلطة الضوء على قيمة الهوية المرتبطة بالتراث الثقافي الغير مادي، كما صادقت عام 2020 على اتفاقية فارو التي تركز على الإمكانيات التعليمية والتكوينية للتراث الثقافي في السياقات الرسمية وغير الرسمية بهدف التعلم مدى الحياة وليس فقط التعلم المقتصر على التعليم الالزامي ، مع التأكيد على القيمة المتعددة التخصصات والديناميكية لتعليم التراث .

و مع ادخال قوانين الاصلاح التعليمي لعام 2015 و 2017 تبلورت فكرة التعليم العالمي : ليس فقط فيما يتعلق بالتراث الثقافي، بشكل كامل في المدرسة مما يثمن أهمية المواطنة النشطة، ومن خلال الخطة الوطنية الأولى لتعليم التراث الثقافي لعام 2015 حددت إيطاليا موضوع تدريس التراث بما يتماشى مع التعريف الأوروبي . ويرز حافر آخر لتربية وتعليم التراث الثقافي من خلال إنشاء مؤسسة مدرسة التراث الثقافي والأنشطة الثقافية عام 2024 التي تقدم فرص تدريب مختلفة تستهدف المهنيين الثقافيين ولا تقتصر على المتخصصين في تعليم التراث وهي حاليًا شريكة في مشروع CHARTER مما يعزز دعوتها على المستوى الدولي.

وبفضل المحفزات المذكورة أعلاه، شهدت التربية التراثية التي تشرك المجتمعات والمواطنين بشكل نشط في إيطاليا على مدى عقود اهتماما متزايدا بالممارسات والبحوث على مستويات متعددة ، واعدت الخطط الوطنية للتعليم التراثي التي تستهدف وصول المجتمع بكافة شرائحه الى التراث الثقافي بشقيه المادي و اللامادي لاجل التعلم و بناء الهوية الوطنية و تعزيز مفهوم المواطنة النشطة .

اهداف الدراسة والمنهجية :

تحاول هذه الورقة الاجابة على سؤال رئيسي هو : هل دمج التراث في العملية التعليمية يكون من خلال تبني سياسة تعليم التراث ام التعليم بالتراث ؟ وذلك من خلال مناقشة الاهداف التعليمية للتراث النهج

والاساليب التدريسية لتحقيق هذه الاهداف وفقا لتجربة التعليم التراثي في ايطاليا والتي استندت في تطورها على الرؤية الدولية لمفهوم التراث و وفقا للمبادئ التوجيهية الاوربية كونها عضوا في الاتحاد الاوربي . و تتبع هذه الدراسة المنهج التاريخي و التحليلي لتجربة التعليم التراثي في ايطاليا اعتمادا على وثائق رسمية منشورة و دراسات و بحوث و مقالات حول تاريخ و تطور التعليم التراثي في اوروبا عموما وفي ايطاليا على وجه الخصوص.

1- الثقافة و التعليم من وجهة نظر منظمة التربية و العلوم (اليونسكو) :

في إطار رؤية متجددة للتعليم تركز على احترام التنوع الثقافي وحقوق الإنسان ؛ تعمل اليونسكو على تفعيل مهمتها متعددة التخصصات في مجالي الثقافة والتعليم بالسعي لتطوير ما يُعدّ تعليمًا عالي الجودة ، و يُعدّ امتلاك مجموعة واسعة من المهارات كالإبداع والابتكار والتفكير النقدي والمرونة والتعاطف -أمرًا بالغ الأهمية لفهم المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية المتغيرة والتكيف معها ، والتخفيف من تحديات الحاضر والمستقبل . و في هذا السياق تعمل اليونسكو على ربط الثقافة والتعليم من خلال السعي إلى دمج الثقافة في مجموعة واسعة من السياقات والمناهج التعليمية، و ذلك لتزويد المتعلمين من جميع الأعمار بالمعرفة والمهارات والمواقف اللازمة لتحقيق إمكاناتهم ومواجهة التحديات، وبناء مستقبل أكثر إنصافًا وسلامًا للجميع .

ولقدرته على توفير فرص التعليم الغير رسمي فضلا عن فرص التعلم مدى الحياة من خلال اكتساب المعرفة من مصادر اخرى خارج مؤسسات التعليم الرسمية فان التعليم التراثي يستجيب لماورد في الاجندة 2030 لمبادي التنمية المستدامة و تحديدا في الفقرة الرابعة و التي تنص على "ضمان التعليم الجيد الشامل والعادل وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع".

1.1 التعليم التراثي في وثائق منظمة التربية والعلوم و الثقافة (اليونسكو)

وفقا لليونسكو فان التعليم التراثي هو عملية تعليمية تهدف إلى تعزيز الوعي والتقدير للتراث الثقافي والطبيعي وتنمية القدرات والمهارات واكتساب كفاءات ذات علاقة بحماية هذا التراث والحفاظ على

البيئة، وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الرفاه المجتمعي . و تتضمن وثائق منظمة اليونسكو اشارات مبكرة للتعليم و دوره في حماية التراث الطبيعي و الثقافي و تجدر الاشارة هنا الى اتفاقية حماية التراث الثقافي و الطبيعي السنة 1972 حيث اقترحت المنظمة ضمن اتفاقية حماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي قائمة بالأنواع المختلفة للتراث الثقافي (قائمة التراث العالمي)، وتم تحديد التراث الثقافي العالمي وفقاً لقيمة عالمية استثنائية، و بناء على المادة 27 من الاتفاقية المتعلقة بحماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي :

1. تسعى الدول الأطراف في هذه الاتفاقية بكل الوسائل المناسبة وخاصة عن طريق البرامج التعليمية والإعلامية، إلى تعزيز تقدير واحترام شعوبها للتراث الثقافي والطبيعي المحدد في المادتين 1 و 2 من الاتفاقية.

2. "يلتزمون باطلاع الجمهور على نطاق واسع على المخاطر التي تهدد هذا التراث وعلى الأنشطة التي تتم تنفيذها لهذه الاتفاقية".

و تجدر الاشارة ايضا الى الوثيقتان الختاميتان لمؤتمرين عالميين يعنيان بتعليم الفنون هما :

- خريطة الطريق لتعليم الفنون التي اعتُمدت في لشبونة في عام 2006م

- جدول أعمال سيول : أهداف تنمية تعليم الفنون في عام 2010م

و في هذا السياق و بناء على طلب الدول الأعضاء في اليونسكو عام 2011 ، و بموجب القرار رقم 39 لعام 2011 تم إجراء عملية مراجعة من أجل وضع إطار اليونسكو لتعليم الثقافة والفنون الذي يستند الى عمل المنظمة في مجال تعليم الثقافة و الفنون المذكور اعلاه .

لقد كانت عملية المراجعة هذه هي بمثابة فرصة رئيسية لدعم توافق الآراء العالمي بشأن الترابط بين الثقافة والتعليم، والنهوض بالسياسات المتكاملة والأنشطة الرامية إلى تحقيق التنمية الشاملة والكلية

للأفراد والمجتمعات (Unesco 2024). و بموجب هذا القرار انعقد ايضا مؤتمر اليونسكو العالمي حول تعليم الثقافة والفنون لعام 2024 في ابوظبي بالإمارات العربية المتحدة والذي شهد مشاركة أكثر من 190 وزيراً للتعليم والثقافة من كافة أنحاء العالم ، و تم خلاله اعتماد إطار اليونسكو لتعليم الثقافة والفنون.

2-التعليم التراثي في اوربوا :

1-2 التراث في السياسة الثقافية الأوروبية:

وضعت العديد من الاتفاقيات والتوصيات والقرارات والمواثيق من قبل مجلس أوروبا والبرلمان الأوروبي ومجلس وزراء الثقافة الاوروبيين، هذه الوثائق تتعلق بمختلف قطاعات التراث الثقافي والأصول الثقافية. وقد تركز الاهتمام بالتراث الثقافي في المقام الأول على حمايته وبناء مفهوم التراث الثقافي المشترك والبحث عن هوية أوروبية فوق وطنية. لقد نصت الاتفاقية الأوروبية الأولى بشأن الثقافة عام 1954 على الالتزام بحماية التراث الثقافي الذي أصبح موضوعاً للبحث والدراسة في بناء أوروبا الجديدة بعد الحرب.

و في تسعينيات القرن العشرين اتخذ مفهوم التراث العالمي تفسيراً أكثر عالمية متجاوزاً النهج الشكلي لصالح نهج تاريخي أنثروبولوجي، ومع إدخال المناظر الطبيعية الثقافية في تحديث اتفاقية اليونسكو عام 1992 وإعادةها في الاتفاقية الأوروبية للمناظر الطبيعية عام 2000 تم فتح الطريق أمام ما يسمى بنقطة التحول الغير مادية ، وهي نتيجة قراءة جديدة للتراث الثقافي (Di Capua 2021) مع اتفاقية حماية التراث الثقافي غير المادي لعام 2000 . وبناء عليه يتم إثراء تفسير التراث الثقافي من خلال الترابط بين مظاهره الملموسة وغير الملموسة التي تجسد قيم الإنسانية والذاكرة .

منذ عام 2018 تبنت السياسات الأوروبية نهجاً شمولياً للتراث الثقافي معترفة بدوره ليس فقط في الثقافة ولكن أيضاً في السياسة والاقتصاد والمجتمع، وتسمح برامج التمويل مثل أفق 2020 و أفق أوروبا اللاحق (2021-2027) بتعزيز المشاريع الرامية إلى تثمين التراث الثقافي، مما يؤكد على أهمية

الرؤية والنهج الطويل الأجل في سياسات الاتحاد الأوروبي . ويعتبر التراث الثقافي وفقا لوجهة النظر الدولية بمثابة وسيلة للسلام والديمقراطية والتنمية المستدامة، وتعزيز الحوار بين الثقافات ومكافحة التضييق. وعلاوة على ذلك عملت برامج التعاون الأوروبية خلال العقود الأخيرة على تعزيز الوعي بالتراث الثقافي باعتباره عنصراً حاسماً في تنمية المواطنة النشطة والعالمية ؛ نهج يسمح بالتغلب على الرؤية التقليدية للتراث باعتباره موضوعاً للدراسة والحماية وتعزيز جوانبه التعليمية والتربوية ، فضلاً عن إمكانية تطوير الأبحاث في المسائل ذات الاهتمام المشترك مثل تقييم التراث الثقافي وإرثه .

و فيما يتعلق بموضوع تعليم التراث أصدرت لجنة وزراء مجلس أوروبا في عام 1998 توصية محددة بشأن موضوع تعليم التراث، تبعتها اتفاقية مجلس أوروبا الإطارية بشأن قيمة التراث الثقافي للمجتمع اتفاقية Faro لعام 2005م والتي اجابت على السؤال "لماذا ولمن ينبغي لنا أن نقدره أي التراث؟". و تطالب الاتفاقية بمعرفة التراث واستخدامه كحق من حقوق مشاركة المواطنين في الحياة الثقافية وفقاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتقدم التراث الثقافي كمصدر مفيد للتنمية البشرية وتقدير التنوع الثقافي، وتعزيز الحوار بين الثقافات ونموذج للتنمية الاقتصادية القائمة على مبادئ الاستخدام المستدام للموارد.

ويجدر الذكر ايضاً للإشارات الأوروبية لثمين التراث الثقافي والمتمثلة في الاعلان عن السنوات المواضيعية:

عام 1975 للتراث المعماري الأوروبي

عام 1985 للموسيقى الأوروبية

عام 2005 السنة الأوروبية للمواطنة من خلال التعليم

عام 2008 السنة الأوروبية للحوار الثقافي

عام 2018 السنة الأوروبية للتراث الثقافي

2.2- تعليم التراث في السياق الاوربي:

"من أجله"، "معه"، "من خلاله": بيداغوجيا التراث

لقد تطور مفهوم تعليم التراث في اوروبا منذ ثمانينات القرن العشرين بهدف دمج المشاريع متعددة التخصصات التي تركز على التراث الثقافي في التعليم المدرسي ، و تبرز العلاقة بين التراث الثقافي والتعليم في التوصية رقم 5 لعام 1998م المذكورة انفا ، حيث ورد تعريفًا "أوروبيًا" للتعليم التراثي - "Pédagogie du patrimoine" بالفرنسية، و "Heritage Education" بالإنجليزية - والذي يوصف بأنه "طريقة تدريس تعتمد على التراث الثقافي و تتضمن أساليب نشطة، واقتراحًا منهجيًا عرضيًا وشراكة بين القطاعين التعليمي والثقافي، و تستخدم مجموعة واسعة و متنوعة من طرق الاتصال والتعبير " .

هذه العلاقة الصريحة بين التراث الثقافي والتعليم من خلال التوصية 5 حددت الحاجة إلى تطوير تخصص مستقل (متعدد التخصصات) في مجال تعليم التراث الثقافي ، يقوم على الشراكة بين عالم الثقافة و عالم التربية و يتضمن مناهج دراسية مستعرضة و اساليب تعليمية نشطة . وهو ما يتطلب اطار نظري غني بالممارسات و التدريبات. (Dalai Emiliani 1998)

تجدر الإشارة الى ان مصطلح "بيداغوجيا" التراث (التربية التراثية) الذي استخدم في ترجمة وثيقة التوصية رقم 5 نادرًا ما يُستخدم بهذا المعنى في اللغة الايطالية ، و مقارنة بالفرنسية فانه يحمل معنى أقل تقنية وأكثر فلسفية .

إن "علم التربية" أقرب إلى "علم التعليم"، لأنه يركز بشكل كبير على التقنيات والاستراتيجيات، ولكن لا بد من القول إن تعبير "التعليم التراثي" الذي يُستخدم أيضاً على نطاق واسع يهمل جانباً أساسياً كونه لا يأخذ بعين الاعتبار التعليم "بالتراث و من" اجل " و "من خلال" التراث ؛ و ذلك كما تنص التوصية بوضوح على انه أي التعليم التراثي هو أسلوب تدريس "يعتمد" على التراث ؛ أي أنه يستمد خصائصه من التراث نفسه . ولتأكيد هذه القيمة وهذا المعنى على وجه التحديد هناك من رأى اهمية ادخال مصطلح "بيداغوجيا التراث" إلى اللغة الإيطالية، والذي يُستخدم فيها بالفعل للإشارة إلى الموسيقى

"التربية الموسيقية" (Branchesi 2018) ، لأن هذه المجالات يفرض فيها الموضوع نفسه رؤية التدريس والتعليم.

و من خلال ما سبق يمكن استخلاص خصائص "بيداغوجيا" التراث و/أو "التعليم" التراثي التي ذكرتها التوصية : - وهي تشمل أساليب التدريس النشطة والتشاركية : أي القائمة على الاكتشاف والبحث وإشراك الطلاب في استخدام المصادر المباشرة ، والعمل الذي يتم تنفيذه مباشرة على الأرض، وعلى المواد وعلى المهن التراثية . لذلك فهي ملتزمة بالتدريس/التعلم المبني على التجريب ؛ و تركز على التدريب المستمر وتغيير دور المعلم؛ و تتبع نهج نشط ومحفز يسهل عملية إدماج جميع الطلاب؛ و تعتمد على منهجية إجرائية ونظامية حول العلاقة بين البحث والعمل .

إن بيداغوجيا التراث وفقا للسياق الاوروبي تسلط الضوء على الهوية المحلية وتأخذ بعين الاعتبار إلى جانب المعالم التاريخية والروائع الفنية، "الصعود والهبوط" في المجتمع الأوروبي ومواجهة الآراء المتعارضة والمسؤولية الجماعية عن المستقبل، والحلول للمشاكل التي فرضتها الأجيال السابقة. أي ان التربية التراثية تسعى إلى إنشاء أساس متين لمستقبل أوروبي مشترك.

لقد صاغ مجلس أوروبا اتفاقية مجلس أوروبا الإطارية Faro 2005 بشأن قيمة التراث الثقافي للمجتمع حيث أصبح التعليم بشأن التراث الثقافي محورياً كنقطة لقاء بين التخصصات المختلفة والمقارنة وبناء المواطنة الواعية. وتنص اتفاقية فارو على أن المعرفة والعلاقة بالتراث الثقافي تساهم في تطوير حقوق الإنسان على المستوى الفردي والمجتمعي من خلال المشاركة في الحياة الثقافية وهو ما يمثل رؤية مشتركة للسياسات الأوروبية التي تعترف بأهمية العلاقات المتبادلة بين المجتمعات التراثية والإقليم لتصبح مع تراثها الثقافي مصدراً خصباً للتحفيز النقدي والنشط للمستقبل.

إن المنظور غير المادي الذي أخذته التربية التراثية بعين الاعتبار مع التوصية 5 لعام 1998 مدفوعاً بطبيعته العالمية نقطة أساسية للبحث تفتح المجال أمام تعدد أكبر لوجهات النظر التي تميل إلى التغلب على المنظور الأوروبي المركزي البحث واقتراح نهج متعدد التخصصات وتشاركي؛ كما دعت إليه

اتفاقية فارو لجعل تعليم التراث استراتيجية عالمية تتجاوز المنظور الأوروبي المركزي، وتعزيز بناء المواطنة والهوية المجتمعية ضمن إطار كوكبي وشامل.

وتعمل الإشارات الأوروبية اللاحقة بشأن تعليم التراث الثقافي على تعزيز التعاون والحوار بين الثقافات، وتحديد التعليم كأداة رئيسية لتنمية المواطنة الأوروبية: ويؤكد تقرير تعزيز الهوية الأوروبية من خلال التعليم والثقافة الذي أعدته المفوضية الأوروبية عام 2018 على الدور المركزي للتعليم والثقافة في تعزيز المعرفة المتبادلة والشعور المشترك بالتاريخ والهوية. و من خلال خطة العمل 2018-2019 يشجع مجلس أوروبا على مشاركة المواطنين وتعاونهم في التراث الثقافي، مع تسليط الضوء على دور التعليم غير الرسمي بالإضافة إلى التعليم الرسمي.

2-3 البعد الأوروبي للمعرفة والتراث الثقافي:

إن البرلمان الأوروبي يركز الاهتمام على قضايا دمج البعد الأوروبي في المناهج المدرسية الوطنية ليكون مكملًا لها ولا يحل محلها. وهناك إشارات مهمة في قرار البرلمان الأوروبي لعام 2006 بشأن ضرورة اعداد منهج تعليمي تراثي (منهج دراسي للتعليم التراثي) يعمل في إطار تعليم المواطنة الأوروبية، وأنه ينبغي بذل الجهود للاتفاق على رؤية مشتركة للتاريخ وتعريف مشترك للقيم الأوروبية. ويدعو المجلس الأوروبي كذلك إلى تقييم ما إذا كانت الموارد مثل "شبكة المدارس الأوروبية" والتعاون والابتكار في التعلم وأدوات مثل "أوروبا في المدرسة" تحتاج إلى دعم بموارد إضافية، وما إذا كان المعلمون قد تلقوا التوجيه المناسب حول كيفية الوصول إلى المعلومات ذات الصلة من أجل توسيع البعد الأوروبي في التدريس.

و وفقًا للبرلمان "يوجد دعم واسع النطاق للبعد الأوروبي في التعليم، مما يتيح تنوعًا كبيرًا وكثافة هائلة من الموارد" (Ivo M 2009). ويتجلى هذا بشكل أوضح في مجالات مثل التاريخ والجغرافيا والأدب والاقتصاد واللغات الأجنبية.

ولتحقيق هذه الغاية قدمت توصيات باستخدام الوسائط المتعددة والموارد التعليمية القائمة على الإنترنت كطرق تدريس حديثة لإدخال البعد الأوروبي في المناهج المدرسية، فضلًا عن تعزيز دورات

تدريب المعلمين لضمان الفهم الضروري للقضايا الأوروبية وتمكينهم من دمج البعد الأوروبي في الأنشطة التعليمية الرامية إلى نقل المعرفة بالواقع الوطني والمحلي. كما يمكن الاستفادة من العلاقة بين العلوم الاجتماعية ودراسة الحضارات والتراث: هناك مناهج متعددة ذات قيمة لبناء المعرفة: إلى جانب المنهج التاريخي نجد المنهج الجغرافي والمنهج الاجتماعي، و إذا ما تضافرت جهود مختلف المواد الدراسية لتحقيق هدف واحد وهو التثقيف بالتراث والمواطنة ستُتاح الفرصة لإثراء شخصية الطالب الذي يكون قد تلقى تعليمًا في المواطنة من خلال التثقيف بالتراث "ونيله". (Duby G. 2003)

2-4 وسائل تحقيق التربية التراثية :

يوصي الدول الاعضاء بالاتحاد الاوربي باعتماد التدابير التشريعية و التنظيمية و الادارية و المالية المناسبة للقيام بأي نشاط تعليمي يتعلق بالتراث وتطويره وتعزيز الوعي بالتراث بين الشباب وفقاً للمبادئ المنصوص عليها في الملحق بالتوصية رقم 5 لعام 1989 ، و تتمثل الوسائل الموصى بها لتحقيق هذه الأهداف فيما يسمى "بيداغوجيا المشروع" (التربية من خلال المشاريع التعليمية) ، والقدرة على استخدام وإدارة أدوات المعلومات الأكثر تنوعاً (المكتبة، المتحف، الأقراص المضغوطة، الإنترنت ...)، والشراكة والتعاون بين المدارس من مختلف البلدان، وإنشاء "فصول التراث الأوروبي" و التي تشكل نهجاً لتعليم التراث يتضمن تبادلات دولية بين المدارس على أساس مشروع مشترك وموضوعات مرتبطة بالتراث الثقافي؛ و يتم فيها اتباع المنهج التقليدي مع وجود فرصة لمجالات الخبرة خارج المدرسة؛ وهي تسمح لطلاب جميع المستويات المدرسية باكتشاف ثراء التراث في سياقه واستيعاب بعده الأوروبي .

و في ذات السياق فان التدريب يعد شرطاً أساسياً لتعزيز التعليم التراثي؛ الذي هو بطبيعته متعدد المناهج الدراسية، و ذلك من خلال التوسط بين التخصصات المختلفة على كل المستويات ولكل نوع من أنواع التدريس (Bortolotti 2008) . وهذا يفترض وجود ارتباط بين المناهج المدرسية والتدريب المناسب للمعلمين.

و تجدر الإشارة الى مبادرات نموذجية لتعزيز البحث و الأنشطة في النظم المدرسية منها مبادرة أوروبا من طريق إلى آخر لعام 2002، وأيام التراث الأوروبي والمشاريع الوطنية مثل مشروع "لوبيك - روما

الطريق الأوروبي إلى السلام" الذي شاركت فيه مدارس من خمس مناطق إيطالية (لاتسيو، أومبريا، ماري، إميليا رومانيا، لومباردي).

ان ما يمكن أن يغير مشهد التدريس والتعليم هو المنهج الدراسي، و وفقا للتجربة الاوروبية ولأهمية البعد الاوربي في التعليم التراثي الهادف لتعزيز الانتماء والمواطنة الاوروبية فقد اطلقت مشاريع تعليمية تم فيها دمج التعليم حول التراث الأوروبي مقترناً بالتعليم حول المواطنة الأوروبية في المناهج الدراسية، حيث اتاحت الفرصة للطلاب لتعلم المعرفة التخصصية في البعد الأوروبي من خلال التراث الثقافي وحوله. وفي هذا السياق نذكر بعض المشاريع التعليمية المهمة :

• استراتيجية لشبونة (الكفاءات الرئيسية/العرضية) عام 2000م

• مشروع HEREDUC (التعليم التراثي) مشروع سقراط

• مشروع Acqueduct (اكتساب المهارات من خلال التعليم التراثي) 2009 - 2011 .

لقد كان مشروع HEREDUC (تعليم التراث) الذي تم إطلاقه في إطار برنامج سقراط من بين أول مشاريع التعاون الأوروبية التي أدركت الإمكانيات المبتكرة للتراث الثقافي لتطوير أسلوب تربوي متعدد التخصصات مما يؤكد الحاجة إلى إعادة تنظيم بين النظرية والممارسة (De Troyer وآخرون، 2015) ، وبعد ذلك عمل مشروع AQUEDUCT (اكتساب الكفاءات الأساسية من خلال التعليم التراثي) بما يتماشى مع مشروع HEREDUC، على تعميق أهمية التعليم التراثي في المدرسة مع التركيز بشكل أساسي على تدريب المعلمين والتأزر بين التراث الثقافي والكفاءات الأساسية للتعلم مدى الحياة . (Gussen ، 2009، Lakerveld). وعلى وجه الخصوص كانت المشاريع المتعلقة بالتراث الثقافي وقيمتها التعليمية عديدة ومتباينة من حيث اقتراح المؤسسات واتجاه التدخل، ولكنها تجد اتفاقاً في تعميق الروابط بين تعليم التراث والمواطنة . و للاستجابة لضرورة فهم المهارات اللازمة للمتخصصين في المجال الثقافي وبالتالي في مجال تعليم التراث الثقافي عمل مشروع Erasmus+ Charter (تحالف مهارات التراث الثقافي

الأوروبي) على اعداد نموذج بياني لتوضيح المهارات التي يكتسبها و يجب ان يتمتع بها المتخصصين في التراث الثقافي (Baatz 2021) .

3-التعليم التراثي في ايطاليا :

3-1 السياق التاريخي و التنظيمي :

-مفهوم التراث في السياق الايطالي (Beni - Patrimonio)

دون الدخول في مآزق التعريفات المتمثل في الاختلافات النظرية والمنهجية، و الفروق الدقيقة في اللغات الرسمية المختلفة لمجلس أوروبا؛ لا يوجد تبادل كامل بين المصطلحات المتعلقة بالتراث في اللغة الإيطالية و اللغات الاخرى في مجلس اوروبا.

- التراث الثقافي: «كل ما يشكل دليلاً مادياً على قيمة الحضارة» (لجنة فرانكيسكي 1964)؛ إن التعريف الذي وضعت له لجنة فرانكيسكي للتراث، يضع التركيز على الاختلافات بين التراث Beni على قيمته الغير مادية، مما يمثل تجاوز المفهوم الجمالي للفن وإدخال مفهوم تاريخي.

- بمرور الوقت أصبحت مصطلح Beni بيروقراطياً وتم استبداله بمصطلح التراث Patrimonio : تميل كلمة "التراث" Patrimonio، المقابلة للكلمة الانجليزية "Heritage" إلى تحديد مجموعة الأصول Beni ولكن أيضاً "تعني الميراث الذي يعني الالتزام في الوقت الحاضر بنقل ما تم استلامه؛ مع إثارته بمزيد من المساهمات إلى الأجيال القادمة.

-مفهوم "الميراث" Ereditarita الموجود بوضوح في المصطلح الإنجليزي Heritage غائب تمامًا في المصطلح الإيطالي "Beni"، حيث إن التركيز لا ينصب على السلع الفردية بل على سياقها وعلى كليتها او مجموعها.

-تعريف التوصية رقم 5 (1998) وقانون التراث الثقافي والمناظر الطبيعية: التراث الثقافي هو (كل شهادة مادية وغير مادية لعمل الإنسان، وكل أثر للأنشطة البشرية في البيئة الطبيعية) : هذا التعريف واسع النطاق يمتد إلى جميع أنواع الأصول بما في ذلك المناظر الطبيعية. وبناء على هذه المقدمات :

- يتكون التراث الثقافي من الأصول الثقافية Beni وأصول المناظر الطبيعية.

- تطور مفهوم التراث من معنى ضيق ونخبوي إلى مفهوم واسع وموسع ليس فقط للحقائق الجديدة (الواقع الجديد) والمجالات التعبيرية الجديدة، ولكن أيضاً للأعمال التي لا يمكن إدراكها على الفور باعتبارها "روائع".

- تثقيف الأجيال الشابة ليس فقط لاستهلاك المحتوى الثقافي بشكل سلبي كسياح عاديين يتأثرون بالإعلانات والسوق، ولكن تثقيفهم ليصبحوا مستخدمين (مستمعين) واعيين وناقدين للتراث الثقافي واحترامه باعتباره شهادة على ماضيهم.

- من التجارب الرائدة إلى تأسيس تعليم التراث الثقافي في إيطاليا (فترة السبعينيات)

عند تتبع تاريخ تعليم التراث الثقافي في السياق الإيطالي وتسليط الضوء على المراحل الأكثر أهمية، من المهم الانطلاق من مادتين من الدستور؛ أولاً المادة التاسعة : إن الجمهورية "تحي المناظر الطبيعية والتراث التاريخي والفني للأمة" (Branchesi e Mambro 2018) : إذ استخدمت هذه المادة مصطلحين هما اليوم في صميم الاهتمام "المناظر الطبيعية" و "التراث التاريخي" ، كذلك فانه لا يمكن حماية "متحف واسع النطاق" مثل متحف إيطاليا دون توعية وتثقيف جميع المواطنين (Di Rosa 2024) ؛ وهذا هو الهدف والمجال الأول الذي يميز التربية "ب" التراث الثقافي و "من أجله" والتي تمر عبر معرفة التراث واكتشاف معانيه وقيمه واكتساب مهارات محددة وفقاً لما تعترف به لجنة فرانثيسكي (1965) ؛ والتي تنص على : "يجب أن يكون الوعي بالقيم العليا التي لا يمكن تعويضها للتراث التاريخي والفني والأثري والمناظر الطبيعية حاضراً عند كل مواطن كعنصر من عناصر تربيته المدنية وواجب إنساني، ويشكل التزاماً بالسلوك الذي يعد شرطاً أساسياً لقوانين الحماية والعمل لتحقيق هدفها بشكل فعال"

كذلك المادة الثالثة من الدستور؛ والتي يشير إليها مشروع القانون رقم 348 لسنة 1983: "تعزز الجمهورية الوصول إلى المعرفة المتعلقة بالأصول الثقافية والبيئية واستخدام الخدمات ذات الصلة من

قبل جميع المواطنين، وذلك عن طريق المساهمة والمنافسة وإزالة الامتيازات وعدم المساواة وتحقيق شخصية كل فرد على اوسع نطاق، وفقاً للأغراض المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة 3 من الدستور".

نستخلص من مما ورد اعلاه ان التركيز كان على موضوعين : موضوع إمكانية الوصول للتراث وموضوع الإدماج؛ فضلاً عن الوعي بالإمكانيات التعليمية والتكوينية او التدريبية المرتبطة بمعرفة التراث الثقافي والاستمتاع به والتي تساهم في التنمية الكاملة للشخصية. كذلك فان الهدف الذي يمكن ان يميز التعليم "من خلال" التراث؛ باستخدام إمكاناته التكوينية او التدريبية وثناء السياقات هو التدريب الشامل واكتساب المهارات العرضية.

و تاريخيا فان سبعينيات القرن العشرين يمكن اعتبارها بداية التعليم المتعلق بـ"التراث الثقافي" في ايطاليا، فقد انشئ بناء على التعميم رقم 128 لوزير التعليم عام 1970 قسم تعليمي في "المتاحف الرئيسية"، ومركز تنسيق للأنشطة المختلفة في كل مكاتب الاشراف التربوي (مكاتب التعليم). ويمثل ذلك "نقطة تحول" بين ما قبل يتميز بلمسات تجريبية بحتة وهي فترة الستينيات وما بعد حيث يتم تعميق الإعداد النظري والمنهجي بفضل الاعتراف الرسمي والهيكلية بإدخال اقسام تعليمية جديدة في مكاتب التعليم. ويعد هذا الإجراء أحد نتائج لجنة (دراسة التعليم في المتاحف) التي تم تشكيلها من مجموعة من الخبراء التربويين والمسؤولين في قطاع المتاحف عام 1968 و تتبع المديرية العامة للآثار والفنون الجميلة، كما عقد في تلك الفترة في روما مؤتمر "المتحف كتجربة اجتماعية"، والذي وضع إيطاليا في طليعة التفكير في الوظيفة التعليمية والاجتماعية للمتحف و اعتباره مكاناً مثالياً للتعليم التراثي.

كذلك فان عام 1970 هو العام الذي شهد إنشاء المناطق التي اصبحت فيما بعد رائدة في عمليات ترميم التراث والتثقيف بشأنه من خلال أنظمتها ومسؤولياتها وأنشطتها.

ولكن إذا كان عام 1970 يمثل بداية تاريخ التعليم التراثي في ايطاليا لأن التجارب الرائدة في الأعوام الذي سبقته وجدت الاعتراف والأساس في هذه الأعوام، فمن المفيد أن نعرض باختصار على مرحلة مهمة تعود

الى فترة ما بعد الحرب الثانية، وهنا نشير الى أهمية استعادة السيطرة على التراث الثقافي الخاص
وقيمه: حيث عملت إيطاليا على اعادة بناء وتجديد مؤسساتها بما في ذلك المتاحف (Baldacci 2014)

لقد دعم موضوع (المتحف كمدرسة) الحاجة إلى إبراز الوظيفة التعليمية للمتاحف، وتم من خلال
مؤتمر بيروجيا عام 1955 تحديد الجوانب التأسيسية للتخصص الناشئ المسى "علم المتاحف"؛
وهناك مداخلات مهمة في هذا المؤتمر أشارت إلى مبادئ التعليم النشط التي تؤكد على العلاقة المثمرة
التي يمكن أن توجد بين المدارس والمتاحف، فضلاً عن إجراء أنشطة تعليمية تجريبية حول إدراك
الأطفال للفن.

إن ما يلفت الانتباه في هذه التجارب المبكرة هو مكانة رائدات التدريس في إيطاليا الذين يضعون التعليم
من بين الأهداف الأساسية للمتاحف، وغالبًا ما ينخرطون شخصيًا ويظهرون أن وظيفة العرض
والوظيفة التعليمية ليست بعيدة عن بعضها البعض: حيث يعتمد كلا منهما على العمل العلمي والبحثي
الذي يقوم به المتحف. علاوة عن ذلك تتميز فترة الخمسينيات من القرن العشرين بالبحث عن مصادر
تربوية ونماذج نظرية لهذا النشاط الجديد خارج الفصول الدراسية في اتصال مباشر مع الأعمال
الفنية.

وفي ستينيات القرن العشرين، أصبحت المدرسة ذات أهمية مركزية متزايدة في البحث عن علاقة جديدة
مع المتاحف ومدن الفن والمعالم الأثرية: حيث كان الإصلاح الجديد للمدرسة المتوسطة الموحدة
والإلزامية (L. 1859/1962) هو الذي أدى إلى مضاعفة عدد طلاب المدارس وأدخال موضوعات مثل
التعليم الفني، و من ثم خلق طلبًا واهتمامًا متزايد بالمتاحف.

و قد روج عالم المدرسة مع المركز التعليمي الوطني للتعليم الفني CDNIA لمؤتمر حول تدريس المتاحف
والمعالم الأثرية في جاردوني ريفيرا في عام 1963، وهو نموذج لتاريخ التعليم التراثي في إيطاليا)
(Branchesi 2018).

على المستوى التنظيمي أنشئت عام 1964 لجنة فرانشييسكي لحماية وتعزيز التراث التاريخي والأثري والفني والمناظر الطبيعية، والتي يُنسب إليها الفضل في إدخال التعريف الجديد لـ "التراث الثقافي" الذي يشمل كل شهادة مادية على الحضارة الإنسانية، وفي إدراج مفهوم "التراث الثقافي البيئي"، فضلا عن إرساء أسس إنشاء إدارة مستقلة جديدة للتراث الثقافي.

ولا تتناول اللجنة مسألة التعليم أو تستكشفها بعمق، ولكن يمكن ان تُفهم باعتبارها مقدمة لا غنى عنها للحماية. وعلاوة على ذلك فإن التوصية التاسعة للجنة؛ والتي تتعلق بتثقيف المواطنين وتوعيتهم بأهمية احترام التراث الثقافي تأمل أن تقوم وزارة التعليم العام "بتبني مسؤولية النظام المدرسي بأكمله، مع اتخاذ التدابير المناسبة لمهمة إيقاظ الاحترام الدقيق للأشياء الطبيعية والفنية والتاريخية في الأجيال الشابة من خلال كل الوسائل التعليمية" (Del Gobbo 2018).

من خلال ما سبق يتضح الرابط بين التعليم والحماية كرابط نموذجي وجوهري في فترة الستينيات، فضلا عن نمو فكرة الوظيفة التعليمية والثقافية للمتحف.

وبالعودة للتعليم التراثي في السبعينيات التأسيسية، فإن هذه المرحلة شهدت اجراءات تنظيمية وهيكلية تأخذ بعين الاعتبار العلاقة بين التراث الثقافي والتعليم وشملت المؤسسات المختلفة، و من بين هذه الاجراءات انشئت المعاهد الإقليمية للبحث والتجريب والتحديث التربوي، كما انشئت وزارة التراث الثقافي والبيئي.

و تمثل الزيارات الميدانية التي نفذها طلاب عدد من المدارس المتوسطة في عامي 1972 و 1973 الى المتاحف، والأنشطة التعليمية المتمثلة في تحديد وفهرسة "الاصول الثقافية" للاماكن القريبة من مدارسهم وما يتبع ذلك من انتاج المنشورات و افتتاح المعارض بداية مثالية لإدراج التراث الثقافي في البرامج المدرسية والعلاقة التعاونية بين المعلمين والمسؤولين عن التراث الثقافي، وامتدت التجارب التعليمية من المتاحف إلى المدينة والاقليم الغني بالاصول الثقافية، واصبح الطلب على معرفة التراث أقوى وأكثر انتشارًا من العرض المجزأ وغير الكافي الذي تستطيع المؤسسات الثقافية المختلفة تقديمه مما تطلب تأسيس المراكز التعليمية للتراث في الاقاليم و البلديات.

ووفقا لنتائج المسوحات التي اجريت في تلك الفترة فان الطلب الأقوى يأتي في المقام الأول من المدرسة التي اكتشفت الاستخدام التعليمي والمتعدد التخصصات للتراث الثقافي والإقليم.

و في هذا السياق فان الجمعيات الثقافية تميزت هي الاخرى بالنشاط والاستباقية، ومن الأمثلة النموذجية على ذلك بعض التجارب الرائدة مثل تجربة (قطاعات المدارس والمتاحف والبيئة) التي روجت لها ANISA – (الجمعية الوطنية لمدرسي تاريخ الفن) و منظمة ايطاليا Nostra ابتداءً من عام 1977 ، و يعد هذا المشروع ذو اهمية من وجهة نظر هيكلية، فضلاً عن كونه مهمًا من الناحية المنهجية والتعليمية وقد انعقد مؤتمران وطنيان لتقييم هذه التجربة : الاول في عام 1978 حول فرضيات العلاقة الجديدة متعددة التخصصات بين المدرسة والبيئة (التراث الطبيعي والتاريخي والفني) : توازن الخبرات والمنظورات ، والآخر في بيزا في عام (1980) حول المدرسة والتعليم من أجل البيئة والتراث الثقافي .

لقد حظي البحث العلمي في مجال تعليم التراث بأهمية بالغة في هذه الفترة ، و نشير هنا الى البحث الذي أجراه قسم متحف بريرا التعليمي بالتعاون مع معهد علم النفس بجامعة ميلانو خلال الفترة الممتدة لثلاث سنوات (1971-1974) ، وكان يهدف إلى دراسة الطفل الذي يرتاد المتحف وإدراكه للرسم ، ويسعى إلى توفير مؤشرات مفيدة لإنشاء أساليب تدريس أكثر فعالية تعمل على تحفيز ذوق الطفل تجاه الفن والمشاركة الثقافية . وتؤكد الدراسة بشكل أساسي تأثير المتغيرات التي تم أخذها في الاعتبار (العمر والجنس والمستوى الاجتماعي والاقتصادي) على العمليات الإدراكية للأطفال (Cirino 2005) . هذا يسلط الضوء على أهمية التعاون المشترك بين الجامعة والمتحف وأهمية البحث العلمي في مجال تعليم التراث .

الثمانينيات: تطور المفاهيم والرؤى حول التراث و تعليمه :

إن التزام الثمانينيات هو إضفاء منهجية أكثر تنظيماً على النهج التجريبي في العقد السابق ، و ذلك من خلال تطوير المفاهيم و الرؤية ذات العلاقة بالتراث ، وقد تميز هذا العقد بتعزيز العلاقة بين المدارس والمتاحف و تحديد الأدوار المتبادلة بين المدرسة والمتحف والمؤسسات المسؤولة عن تبيين التراث الفني

والثقافي في إطار مشروع "التعليم التراثي". و تشريعيا فان مشروع قانون أالفيتانو هو الذي وضع التعليم المتحف ذاتة؛ كاستجابة للحاجة إلى "التعليم المستمر"، في مركز التفكير التشريعي، و يهدف مشروع القانون المقترح الى "تعزيز مجتمع من المواطنين يُتاح فيه لكل فرد فرصة التعرف بحرية على شواهد تاريخه وثقافته، و أن يُزوّد الجميع بالأدوات النقدية المناسبة ليتمكنوا من تحديد الأصول الثقافية والبيئية ومعرفتها وقراءتها ودراستها وإعادة اكتشاف جذورهم التاريخية والروحية فيها، ومن ثمّ احترامها والدفاع عنها" (Branchesi و اخرون 2018)

و قد شهد هذا العقد نتائج هامة فيما يتعلق بعالم المدرسة واهتمامها بالبيئة والتراث الثقافي من خلال إصلاح لوائح و برامج المدارس الابتدائية الذي بدأ في عام 1985 و الذي ارتكز على تكليف المدرسة الابتدائية بمهمة "محو الأمية الثقافية" ؛ وهذا يحدد مسارا يهدف من ناحية إلى "تعزيز الإبداع التعبيري و الذي يمكن تعليمه" من خلال الصورة ، ومن ناحية أخرى إلى "التعامل مع مجموعة متنوعة من الأصول الثقافية مع الإشارة بشكل خاص إلى تلك الموجودة في البيئة" من خلال الزيارة الميدانية (DPR 1985) . ولتحقيق ذلك ينص مرسوم الاصلاح على إمكانية الاستفادة من التراث الفني الموجود في الإقليم، وإقامة علاقات مع خبراء من الأقسام التعليمية في الهيئات والمؤسسات الثقافية كالمتاحف والمكتبات و الارشيفات ..الخ : "مما يعمل على تثقيف الطالب اجتماعياً.

وفيما يتعلق بالبحث العلمي يجدر الذكر بانه في عام 1986 صدر عدد كامل من مجلة «Insegnare» بعنوان «ملاحظات حول تاريخ تدريس التراث الثقافي»، والذي تضمن العديد من المساهمات التي كان لها الفضل في تكتيف اتجاهات البحث حول هذا موضوع التعليم التراثي (Lida Branchesi و اخرون 2018).

من بين المساهمات التاريخية التي نشرت بشكل منهجي في نهاية ثمانينيات القرن العشرين ؛ ذات العلاقة بتجربة التدريس مساهمة بوريلو الذي يؤكد على أن يكون المعلم مستعداً ويعرف المتحف الذي يدرجه في برمجته التدريسية ؛ ومن جانبه يجب على القائم على تشغيل المتحف أن يتمتع بمهارات في المجال التربوي والإرشادي ، و يؤكد ايضا على ان العلاقة الإيجابية بين المدرسة والمتحف تشكل فرصة لإخراج

المدرسة "من قاع أسلوب التدريس المنفصل عن الواقع في كثير من الأحيان" ، "بينما يمكن للأخير أي المتحف أن يؤكد قدرته على الانفتاح و الاستخدام الاجتماعي" (Borrello1988)

و تجذر الإشارة ايضا الي مساهمة بيرتيكا عام 1988 الذي افترض وجود نظام تعليمي مبتكر؛ من شأنه أن يكون في منتصف الطريق بين المدرسة والمؤسسات خارج المدرسة ("انشطة اضافية) للتعليم حول التراث الثقافي ، والذي من شأنه أن يأخذ في الاعتبار "نقاط الانطلاق المختلفة" و يوفر التنسيق والاتفاق على الأهداف المراد تحقيقها.

وفيما يتعلق بأهمية دور المعلمين في إعداد الزيارة إلى المتحف واختيار المسارات وتحفيز مجموعاتهم المدرسية على المشاركة بنشاط؛ هناك توافق على اهمية الممارسات العملية في تحقيق التعلم المحفز والاستمتاع الواعي بالمتحف. وتؤكد لوسيانا كاساني 1986 على دور التخطيط للزيارة؛ الذي يستثمر اختيار الموضوعات المرتبطة بالحي والمركز التاريخي والمنطقة التي تقع فيها المدرسة، في اخراجها من صفة " انها (أي الزيارة) شيء عارض أي غير مخطط ".

- التسعينيات: من المؤتمر الوطني الأول للمتاحف إلى المؤتمر الوطني الأول للمناظر الطبيعية

في عام 1990 تم تنظيم المؤتمر الوطني الأول للمتاحف، ومن بين المقترحات الواردة في الوثيقة النهائية تفعيل نظام المتاحف الوطنية وطلب هيكل محدد للتدريس مخصص للمدارس . كما شهدت هذه الفترة انشاء لجنة (تعليم المتحف والإقليم 1995- 1998)، والتي صممت نموذجا يمثل نظام إيطالي للخدمات التعليمية للمتحف وللإقليم، و يعد هذا المشروع في الكثير من جوانبه أساسا للتطورات المستقبلية (DGER 2019) . وتتميز هذه السنوات أيضًا بإصدار القانون الموحد بشأن (أحكام التراث الثقافي 1997) والذي يتضمن مادة ذات أهمية خاصة بالنسبة للتعليم التراثي: "من أجل تشجيع التمتع بالتراث الفني والعلمي والثقافي من قبل الطلاب يمكن للمدارس من جميع المستويات إبرام اتفاقيات محددة مع الهيئات الإشرافية وقد توافق ذلك مع قوانين استقلالية المدارس.

ويبدأ عالم الجامعات أيضًا في تقديم مساهمته الأساسية ؛ ففي عام 1994 أنشأت جامعة روما TRE مركز التعليم المتحفي لتعزيز الاستخدام الواعي والهادف لأصول المتحف، مع الأخذ في الاعتبار الاستخدام غير الكافي للأغراض التعليمية للتراث والأصول الثقافية المتاحة في إيطاليا والفجوة الموجودة بين إيطاليا والدول الأخرى من حيث تراكم المعرفة وتحديد نماذج التدخل، فضلا عن جمع المواد التعليمية التي تنتجها المتاحف الإيطالية وأرشفتها وإتاحتها للجمهور المهتم.

ومن بين المبادرات المهمة وبفضل الاصلاحات في التعليم الجامعي (1999-2000) تم إدراج مقرر خاص في الجامعة حول علم المتاحف والإقليم، والذي قدم للتدريس لأول مرة في جامعة LA Sapienza في عام 2001 .

في عام 1999 انعقد المؤتمر الوطني الأول للمناظر الطبيعية، والذي شارك فيه مسؤولون وخبراء والجمعيات المعنية بالتراث الثقافي والإقليم والبيئة، وقد ناقشت موضوعات المناظر الطبيعية والاتصالات والتعليم والتدريب. كما تم في عام 2000م تقديم اتفاقية المناظر الطبيعية الأوروبية للتوقيع عليها ، وبذلك اكتسب مجال مثير للاهتمام ومعقد من مجالات تعليم التراث وهو تعليم المناظر الطبيعية المزيد من الوعي والتحفيز والانتشار.

و شهدت روما فترة التسعينيات العديد من المؤتمرات والمعارض والمسابقات ذات العلاقة بالتراث الثقافي والتي أطلقها وروج لها المركز الدولي لدراسة صون وترميم التراث الثقافي ، و في هذا السياق نشير ايضا الى مبادرة مشروع النصب التذكاري؛ و هي واحدة من المشاريع الإيطالية الأكثر انتشارا وشهرة حتى على المستوى الدولي ، و يمثل هذا المشروع بداية مشروع تجريبي حقيقي تم اعتماده عام 1994 من قبل الاتحاد الاوربي : تتبنى المدرسة نصبا تذكاريًا، وتشترط مجموعة الدراسة المسؤولة عن المبادرة أن تلتزم المدرسة بالتبني لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات لتجنب سلبيات العمل ذو الطبيعة المتقطعة ؛ يدرس خلالها النصب التذكاري في سياقه وفي جوانبه المتعددة وارتباطاته الثقافية ، و يتم مناقشة النهج التعليمي المتبع مع المعلمين المعنيين . ومن أكثر جوانب البرنامج إثارة وفعالية هو تحفيز الدراسة والمعرفة من خلال الاستحواذ العاطفي أو "التبني"، والذي يصبح أيضًا افتراضًا للمسؤولية الشخصية

والجماعية . و فضلا عن ذلك فقد بدأت فصول التراث الأوروبي بالانتشار في إيطاليا مع نقل الفصل لمدة أسبوع إلى موقع تراثي كما هو منصوص عليه في المشروع.

وتعد اتفاقية الإطار التي تم توقيعها عام 1998 بين وزير التربية والتعليم ووزير التراث الثقافي ودعمها بالقانون الجديد بشأن استقلال المؤسسات التعليمية ذو أهمية بالغة، حيث تنص لأول مرة على إمكانية التعاون المتساوي بين المدرسة والمتحف. وتؤدي الشراكة بين هاتين المؤسستين إلى سلسلة من المشاريع التجريبية، وهي مشاريع تعليمية محددة تلتزم على مستوى المنهج العلمي بالبرامج الدراسية و/أو خطة العرض التعليمي للمعهد. وقد أصبحت الاتفاقية الإطارية هذه مادة من قانون التراث الثقافي المتجدد لعام 2004 بشأن نشر المعرفة بالتراث الثقافي في المدارس.

2-3 التعليم التراثي في القرن الحادي والعشرين ومن أجله

فيما يتعلق بالتراث وتعليمه وعلى المستوى الوطني الإيطالي يتميز القرن الحادي والعشرون بالابتكارات، مع الأخذ بعين الاعتبار الإطار المرجعي الدولي وخاصة الأوروبي الذي كان من الضروري لإيطاليا الانضمام إليه و مقارنته؛ في ضوء الاتفاقيات والتوصيات بالبرامج والمشاريع في المجالات التعليمية والثقافية. ويمكن الاسترشاد هنا بالسياق التاريخي والتنظيمي الذي يستند أساسا إلى قانون التراث الثقافي والمناظر الطبيعية المعتمد في عام 2004 والبحث العلمي والتجريب حيث تكون بعض الجامعات من بين الأطراف الفاعلة فيه.

في العقد الاول من القرن الواحد والعشرين وتحديدا في عام 2006 صادقت إيطاليا على اتفاقية المناظر الطبيعية الأوروبية والتي تقدم مجالات جديدة للاستكشاف في المجال التعليمي وتلتزم بمنهجيات نشطة تميل إلى إشراك المجتمع بأكمله بشكل متزايد من خلال المدرسة. هذا ما تنص عليه الوثيقة الإيطالية الأكثر أهمية وحدثة؛ الميثاق الوطني للمناظر الطبيعية لعام 2018 الذي يضع التعليم أيضاً ضمن أولوياته : "إن التثقيف بشأن المناظر الطبيعية لا يعني فقط نشر المعرفة حول هوية المجتمع وبالتالي تعزيز شعوره بالانتماء والحاجة إلى حمايته ، ولكن أيضاً إشراك المواطنين في عمل حماية التراث الجماعي، وهو أمر أساسي لمنع تدهور السياقات الحضرية والريفية والطبيعية ، وحماية التراث التاريخي

والفني واحتواء المخاطر الهيدروجيولوجية لمنطقة هشة مثل المنطقة الإيطالية". ومن ناحية أخرى ومن بين الجوانب الأكثر ابتكاراً في الاتفاقية هو مركزية الإدراك والأهمية والدور الممنوح للمجتمعات.

منذ عام 2000 تم إنجاز الكثير من أجل تعليم المناظر الطبيعية، وقد تم نشر التوصيات والدراسات والوثائق الهامة، والتي تشكل دليلاً ممتازاً للتوجيه بشأن الأغراض التعليمية والخيارات المنهجية والاستراتيجية لتطوير المشاريع المتعلقة "ب" تعليم المناظر الطبيعية، أو بالأحرى التعليم بالمناظر الطبيعية و"من خلال" المناظر الطبيعية. وتظل المراجع الأساسية في هذا المجال هي النص الخاص بتعليم المناظر الطبيعية بقلم بينيديتا كاستيجليونو (2010) وتوصية مجلس أوروبا (2014) بشأن تعزيز المعرفة بالمناظر الطبيعية من خلال التعليم. وهناك أيضاً العديد من المشاريع التعليمية التي تم تطويرها في السنوات الأخيرة بدءاً من مشاريع إيطاليا Nostra؛ حيث يتم تنظيم دورات تدريبية محددة لإعداد المعلمين لاستخدام المناظر الطبيعية في البرامج المدرسية، ويتم نشر كتيبات إرشادية من قبل الهيئات المنظمة للمسارات والمشاريع، فضلاً عن المبادئ التوجيهية المفيدة بشأن العلاقة بين تعليم المناظر الطبيعية وأشكال التعليم الأخرى.

واستجابة لتوسع مفهوم التراث من المفهوم الغير مادي إلى الرقعي؛ تعددت الهياكل المخصصة له والمنهجيات، وتنوعت المجالات للتدخلات التعليمية. ونشير تحديدا الى ظاهرة تتعلق بالأصول والمتاحف الإثنو-ديموغرافية -الأنثروبولوجية وانتشارها في إيطاليا في القرن الحادي والعشرين، وهي حقائق مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالإقليم وأشكال الحياة فيه، وهي أساسية للاستخدام التعليمي للتراث الغير مادي؛ ومن الحقائق المهمة ان متاحف البيئية والمتاحف المجتمعية التي انتشرت في إيطاليا كان لها دورا مهما في التعليم والمشاركة (Cianfarani 2008). وتجدر الإشارة ايضا الى المؤسسات المتحفية الجديدة والتفاعلية، ومتاحف الوسائط المتعددة والتي يكون الغرض الاساسي من انشائها هو التواصل والتعليم من خلال السرد التاريخي الذي يعني بمنهجيات مختلفة عن تلك "المنهجيات المعتادة". هذا واستمر دور الاقاليم في التعليم والتدريب التراثي بناء على الاصلاحات التشريعية الذي تشكل من خلالها ثنائية السلطات والأدوار بين الدولة التي تتحمل في المقام الأول مسؤولية حماية التراث، و الاقاليم التي

كلفتم بمهمتي الترويج والتقدير ؛ أي ان الاقاليم والبلديات اصبحت هي منسقة ومسؤولة عن الأنشطة التعليمية المتعلقة بالتراث الثقافي، وعلاوة عن ذلك فان للمعاهد الإقليمية للبحوث التربوية دورا في تطوير التدريب والبحث والتجريب في مجال تعليم التراث.

و من الأمثلة النموذجية للنشاط الفعلي للأقاليم : - مؤتمر التراث الثقافي تراث مشترك / "التعليم من أجل المشاركة بما يتجاوز الصمت" أقيم في عام 2012.

- مشروع Edumusei في منطقة توسكانا ، والذي يعمل منذ عام 2002 و هدفه تعزيز التراث الغني للتجارب التعليمية للمتاحف التوسكانية ، وتبسيط الضوء على مجموعة متنوعة من العروض وجعلها تلبي طلبات وأسئلة المدارس بشكل خاص .

-مشروع MUSART يتعلق بالشبكة المواضيعية للمتاحف التاريخية والفنية في لاتسيو؛ وهدفه اعداد أدوات معرفية مبتكرة على أساس علمي لأغراض النشر والتعليم ، و ذلك من خلال تصميم دليل تقليدي و رقمي يعتمد على الحوار ومشاركة مختلف الجهات الفاعلة في المجتمعات المرجعية ..

و في 2016 عقد مؤتمر دولي لتقديم نتائج MUSART ، وقد تم التركيز على موضوع التعليم واهمية ودور التطبيقات ووسائل التواصل الاجتماعي .

وفيما يتعلق بمساهمة البحث والجامعة في تعليم التراث وفي ظل اصلاحات قطاع التعليم في ايطاليا ، شهد العقد الاول من القرن الحادي والعشرين اهتماما متزايدا من جانب الجامعة والبحث العلمي بالتدريس المتحفي وتعليم التراث ، ويمكن ان نذكر بعض البيانات ذات العلاقة بهذا الموضوع بدءاً من المادة 118 من قانون التراث الثقافي والمناظر الطبيعية لعام 2004 الذي تعطي القيمة القانونية للتعاون بين الجامعات ومؤسسات التراث الثقافي ، ثم إدراج التعليم المتحفي في الجامعة وفقا للمراسيم التنفيذية لإصلاح الجامعة الذي بدأ في عام 2000 ، وكذلك ما ورد في عمل لجنة تعليم المناظر الطبيعية ؛ "يمكن لتدريس محدد يسمى التعليم المتحفي والإقليمي أن يدخل إلى جامعة سابينزا - روما" .

(Bortolotti 2008)

ومع إصلاح نظام المدارس المتخصصة في قطاع حماية وإدارة وتثمين التراث التي تقوم بإعداد مسؤولي التراث الثقافي ، يتم التخطيط لتدريس تعليم متخصص في مجال المتاحف والأقاليم أو ما شابه ذلك . إن المشاريع التي يتخرج بها المتخصصون يتم تطويرها عادة داخل هياكل مؤسسات التراث الثقافي وبالتعاون معها. ومع الاعتراف ببرامج الماجستير الجامعية التي افتتحها مركز رومانيا Trema في مجال التعليم المتحفي وانتشارها ينفتح مسار تدريبي آخر في مجال التعليم التراثي في إيطاليا (Nardi 2011) .

3-3 السياق الحالي للتعليم التراثي في إيطاليا :

في رسم صورة شاملة للسياق الحالي، يمكن البدء من عام 2014 و2015 حيث كان هناك على المستوى الوطني الايطالي نقطة تحول أساسية في نظام التراث الثقافي وفي النظام المدرسي، وعلى المستوى الأوروبي كذلك كان هناك اهتمام جديد بالتراث الثقافي والذي وضعه الاتحاد الأوروبي لأول مرة في مركز السياسات الثقافية . ليس هذا فحسب حيث دخل التراث و تعليمه مرحلة إعادة التعريف وإعادة الهيكلة .

تمت إعادة هيكلة وزارة التراث الثقافي و البيئي في إيطاليا ، و انشئت مديرية عامة "للتعليم والبحث" التي تقوم بمهمة تنسيق الخدمات التعليمية والتواصلية والنشر والترويج أيضًا فيما يتعلق بالجمهور ذوي الإعاقة . ومن مهامها الأساسية إعداد خطة وطنية للتربية على التراث الثقافي سنويًا ؛ والتي تهدف إلى معرفة التراث نفسه ووظيفته المدنية . وقد تم نشر وثائق الخطط الوطنية لتعليم التراث الثقافي في إيطاليا من سنة 2015 الى سنة 2021م على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) .

و تزامن كل ما سبق مع برنامج إصلاح نظام التعليم والتدريب الوطني لعام 2015، والاعتراف بقيمة التراث الثقافي ودوره التكويني فضلا عن الاعتراف رسميا بالمتاحف والمؤسسات و المواقع الثقافية كمكان للتعليم التراثي . ويهدف المشروع الوطني الايطالي للتراث إلى تعزيز الإجراءات الرامية إلى تطوير المهارات المتداخلة والاجتماعية والمدنية التي لا تتعلق فقط بالتراث ولكن أيضًا بالمواطنة الواعية والمسؤولة والمتراصة؛ وتتمثل الخصائص الأساسية التي يجب أخذها في الاعتبار التصميم متعدد التخصصات، والبعد التجريبي والتنظيمي والاستعادة الإقليمية، والنهج المبتكرة. وفي هذا الإطار فان الخطة الوطنية

للمدرسة الرقمية 2016-2017 تهدف إلى العمل على التراث الثقافي من خلال تطوير المحتوى التعليمي الرقمي مع الإشارة إلى الموارد التعليمية المفتوحة .

إن خلق فرص الوصول إلى المعرفة من خلال تنظيم التعليم والثقافة؛ من أجل تطوير مجتمع المعرفة هو عنوان مذكرة التفاهم المهمة التي وقعت في عام 2014 بين قطاع التعليم و قطاع الثقافة في إيطاليا ، و فضلاً عن المؤسسات العامة أصبحت العديد من الجهات الأخرى تشارك بشكل متزايد في تعليم التراث . وتجذر الإشارة الى انه وبالإضافة إلى الجمعيات "التاريخية" مثل إيطاليا نوسترا وANISA والتي من المهم ذكر مشروعها Le Olimpiadi del Patrimonio الذي تشارك فيه منذ عام 2004-2005 المدارس الثانوية في جميع أنحاء إيطاليا كل عام، هناك العديد من الجمعيات الأخرى التطوعية الوطنية أو المحلية والتي تمثل ذوي الإعاقات أو فئات معينة من المجتمع، وجميعها يكون من بين أهدافها رفع الوعي بالتراث الثقافي وقيمه وحمايته.

الخاتمة :

يعتبر التراث الثقافي عنصراً أساسياً من عناصر الهوية الثقافية ومصدر إلهام للإبداع للأجيال الحالية والمستقبلية، كما إنه يشكل بيئة أساسية لتوازن وتطور الإنسان الثقافي ورأسمال روعي واقتصادي واجتماعي ذو قيمة لا يمكن تعويضها. ويتمتع التراث الثقافي والطبيعي كذلك بقيمة تعليمية حاسمة خاصة فيما يتعلق بالتعلم مدى الحياة.

إن المساحات المخصصة لتنفيذ التدخلات التعليمية حول التراث هي عبارة عن تعدد واسع النطاق للسياقات الثقافية و"المناظر الطبيعية" مما يضيف نوعاً من التعقيد على التعليم التراثي الذي يتطلب تحديد النهج و الاساليب التدريسية التي تستجيب بشكل كامل لإمكانات بيداغوجيا التراث و خصائصها التكوينية و التعليمية .

و بناء على تحليل التجربة الايطالية في السياق الاوروبي اتضح ان دمج التراث في البرامج التعليمية و التربوية اتبع سياسة تعليم التراث و بالتراث و من خلال التراث ، و ذلك بالاعتماد على المشاريع التعليمية لتحقيق الاهداف المعرفية فضلا عن اكتساب مهارات و كفاءات متعددة .

و يمثل النهج متعدد التخصصات، و اساليب التعلم النشط و التكامل و التفاعل بين مؤسسات قطاع التعليم و مؤسسات قطاع التراث الثقافي اساسا لتحقيق اهداف التعليم التراثي في ايطاليا .

الهوامش :

- 1- CHCfE , (2015) , Cultural Heritage Counts for Europe Towards a European Index for Cultural Heritage, il rapporto finale di un esteso progetto di ricerca finanziato da EU Culture Programme (2007-2013) , p.p 29
- 2- UNESCO , Road Map for Arts Education :The World Conference on Arts Education: Building Creative Capacities for the 21st Century Lisbon, 6-9 March 2006 .
- 3- Consiglio d'Europa, Comitato dei Ministri , (1998) , Raccomandazione R (98) 5 agli Stati Membri in tema di educazione al patrimonio , P.P 2
<https://www.musei.emiliaromagna.beniculturali.it>
- 4- MBACT , (2015) , Il Primo Piano Nazionale per l'Educazione al Patrimonio Culturale I – 2015/2106, p.p 6 , <https://dgeric.cultura.gov.it/pian...>
- 5- Bauer . C. Ad Altri , (2008) , Acueduct : Acquisire Competenze Chiave attraverso l'Educazione al Patrimonio Culturale , Alden Biesen .
- 6- Satta, G. , (2013) , "Patrimonio culturale.", Parolechiave 21 (1):

- 7- Di Rosa . M .(2024) : Il valore educativo dell'educazione al patrimonio culturale: il contributo europeo nel dibattito italiano PhD Student | Department of Education, Languages, Interculture, Literatures and Psychology | University of Florence (Italy) .
marianna.dirosa@unifi.it .
- 8- اليونسكو (2024) المؤتمر العالمي لتعليم الثقافة و الفنون، ابوظبي ، الامارات العربية المتحدة <https://www.unesco.org/ar/wccae2024>
- 9- Di Capua .V , (2021). La Convenzione di Faro. Verso la valorizzazione del patrimonio culturale come bene comune, Aedon Rivista di arti e diritto on line, 3, P.P 162-171.
- 10- Dalai Emiliani . M.(1998), La commissione per la didattica del museo e del territorio : difficoltà e traguardi. Notiziario XIII 56-58, Mibac, Istituto Poligrafico e Zecca dello Stato.
- 11- Branchesi L. e Alttri , (2018),Educazione al Patrimonio Culturale in Italia e in Europa : Esperienze, modelli di riferimento, proposte per il futuro ,Media Geo .
- 12- Mattozzi . Ivo , (2009) , L'Educaione Al Patrimonio E L'Educaione Del Clittadino Europeo , Università di Bologna , 2009.
- 13- DUBY G. (2003) , L'arte e la società medievale, Bari (l edizione in francese 1966-1967) .

- 14- Bortolotti . A Ad Altri, (2008) , Per l'educazione al patrimonio culturale. 22 tesi, a cura di "Clio '92"- Associazione di insegnanti e ricercatori in didattica della storia, Franco Angeli, Milano.
- 15- Lakerveld .J Van e Gussen . I ,(2009) Aqueduct : Acquisire Competenze Chiave attraverso l'Educazione al Patrimonio Culturale, Alden Biesen .
- 16- Wolfgang Baatz And Others ,(2021), CHARTER : Cultural Heritage Actions to Refine Training, Education and Roles, Commissione Europea . www.charter-alliance.eu
- 17- Branchesi , (2018) p.p 92 مرجع سابق
- 18- Baldacci . V, (2014) ,Tre diverse concezioni del patrimonio culturale. Cahier d'études italiennes .
- 19- Branchesi , (2018) p.p 92 مرجع سابق
- 20- Del Gobbo . G et. Alii (2018). Le valenze educative del patrimonio culturale. Riflessioni teorico-metodologiche tra ricerca evidence based e azione educativa nei musei, Aracne Ed., Ariccia (Roma). P.P 22
- 21- Cirino . P , (2005) L'educazione al patrimonio culturale: approcci e prospettive , Direzione Regionale Musei, Emilia Romagna .
- 22- DPR ,(1985) , I programmi della Scuola Elementare. 12 febbraio 1985, n.104. III Parte. Programmazione didattica ed organizzazione didattica. Educazione all'immagine . <https://www.edscuola.it> > [archivio](#) > [norme](#) > [decreti](#) .

- 23- Borrello . C, (1988) Il museo, in Beni culturali e scuola, a cura di M. Gennari, La Scuola, Brescia . https://www.academia.edu › La_did
- 24- Direzione Generale Educazione e Ricerca ,(2019) : Note per l'Educazione al Patrimonio Culturale , Centro per i servizi educativi – Sed , Roma.
- 25- Cianfarani, (2008) Il patrimonio museale antropologico. Itinerari nelle regioni italiane. Riflessioni e prospettive, MiBAC – Gangemi, Roma.
- 26- Bortolotti . A Ad Altri, (2008) p.p 89 , مرجع سابق
- 27- Nardi . E ,(2011), Forme e messaggi del museo, Franco Angeli, Milano.

المراجع :

اولا المراجع العربية :

- لابادي ، صوفيا و اخرون ، (2021) ، التراث وأهداف التنمية المستدامة: السياسات الإرشادية للعاملين في مجال التراث والتنمية ، المجلس الدولي للآثار والمواقع ICOMOS
- المصري ، سعيد ، (2013) . سياسات إدماج التراث الثقافي في التعليم ، مجلة المأثورات الشعبية ، العدد 64 / السنة 22 ،
- منظمة التربية والعلوم والثقافة ، (1972) ، اتفاقية حماية التراث العالمي الطبيعي والثقافي ، باريس . [http://whc.unesco.org/fr/conventiontext \(arabic\)](http://whc.unesco.org/fr/conventiontext (arabic))
- منظمة التربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) ، (2010) ، المؤتمر العالمي الثاني عن تعليم الفنون ، جدول أعمال سول : أهداف تنمية وتعليم الفنون .

- منظمة التربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) ، (2024) ، إطار اليونسكو لتعليم الثقافة والفنون
، المؤتمر الدولي لتعليم الثقافة والفنون ، 2024 .

ثانيا المراجع الاجنبية :

- Brambilla , G., (2020) . **La Convenzione di Faro e la fase 4 dei Musei: da obiettivo immaginato a sestante nella notte.** Il Capitale culturale, Supplemento special .
- Bacian . I, Huemer M, (2023) . **Citizenship education in national curricula** , Briefing , European Parliament Research Service
- Brunet .P , De Luca. L (2022) . **Report on a European collaborative cloud for cultural heritage: ex–ante impact assessment.** European Commission, Directorate-General for Research and Innovation, EU: Publications Office..
- Cattedra. R (2020) Geografia : Beni /Patrimonio culturali , Università degli Cagliari ,
- Cecio . L., .Di Rosa. M. (2024) **Educare al patrimonio culturale: prospettive per una professione.** Professionalità studi, 1/VII – 2024. Studium – Ed. La Scuola – ADAPT University Press.
- Copeland T.(2006) **European democratic citizenship**, heritage education and identity. Strasbourg: Council of Europe.

- Cirino .P, (2005) **L'educazione al patrimonio culturale: approcci e prospettive** ,
Direzione Regionale Musei, Emilia Romagna.
- De Nardi , A., (2013) **Il paesaggio come strumento per l'educazione interculturale**.
Linee guida, Museo di Storia Naturale e Archeologia di Montebelluna, Treviso.
- Gesche . N. -Koning .(2018), **Research for CULT Committee – Education in Cultural
Heritage**. Brussels: European Par- liament, Policy Department for Structural and Cohesion
Policies.
- MUSART.(2016), **Itinerario nei musei storico-artistici del Lazio**, Guaraldi LAB, Rimini ..
- Nardi , E., (2001),**Leggere il museo** : Proposte didattiche, Seam, Formello .
- Nardi , E.,(2004) , **Musei e pubblico** : Un rapporto educativo, Franco Angeli, Milano ..
- Pertica. M.(1988) **Strategie didattiche per i Beni Culturali**, in Beni Culturali e scuola,

المواقع الالكترونية :

- UNESCO ,(2011) , Convention Concerning The Protection Of The World
Cultural And Natural Heritage, World Heritage Committee ,Thirty-fifth session
,Paris, 19-29 June. <https://whc.unesco.org/archive/2011/whc11-35com-20e.pdf>
- UNESCO (2013) : Worle Heritage Education Programme ,
<http://whc.unesco.org/en/wheducation/>

- United Nations , General Assembly (2015): Transforming our world : the 2030 Agenda for Sustainable Development .Resolution adopted by the General Assembly on 25 September , <https://sustainabledevelopment.un.org>